



الفساد الإداري والمالي (الأسباب والمظاهر والحل)

كوثر اهرام

باحثة بسلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية

والاقتصادية والاجتماعية - السويسي الرباط

المغرب

ملخص

إن الفساد بشكل عام هو ظاهرة عالمية، لا تنحصر في بلد معين، كما يعتبر الفساد الإداري والمالي آفة لا تقل خطورة عن أي آفة مهلكة، وأي آفة إن لم نتصدى لها قبل أن تنتشر جذورها فإنها لا تبقى ولا تذر، وبالحدوث عن الفساد سواء الإداري أو المالي أو الأخلاقي نجد أنه يمتد عبر التاريخ حتى يومنا هذا، فالفساد ارتبط بانحراف السلوك الإنساني عن الطريق الصحيح للفطرة الإنسانية والتخلي عن المثل الأخلاقية. فقد وجدت ظاهرة الفساد منذ القدم، فالفساد الإداري والمالي من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في مختلف المجتمعات لتعلن الخطر العالمي على اختلاف أسبابها وأنواعها، وبات التصدي لها حاجة علمية ملحة والبحث في أسبابها وإتساعها وإنتشارها أمر في غاية الأهمية. ومنه سنتطرق في هذا البحث إلى تعريف كل من الفساد الإداري والفساد المالي، وكذلك الوقوف على الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة بشكل سريع، كما سنتطرق إلى آليات الحد من الفساد وذلك بالحديث عن الرقمنة والتوقيع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الفساد - الفساد الإداري والمالي - أسباب الفساد الإداري والمالي - الرقمنة - التوقيع الإلكتروني.



Abstract

Corruption in general is a global phenomenon, not confined to a specific country. Administrative and financial corruption is considered a scourge no less dangerous than any deadly scourge. Any scourge, if we do not confront it before its roots spread, will leave nothing behind. When talking about corruption, whether administrative, financial or moral, we find that it extends throughout history to this day. Corruption has been linked to the deviation of human behavior from the correct path of human nature and the abandonment of moral ideals. The phenomenon of corruption has existed since ancient times. Administrative and financial corruption is one of the complex issues with broad dimensions that have begun to spread in various societies to declare a global danger with different causes and types. Confronting it has become an urgent global need, and researching its causes, expansion and spread is of utmost importance. From this, we will address in this research the definition of both administrative corruption and financial corruption, as well as the reasons leading to the rapid spread of this phenomenon. We will also address the mechanisms for reducing corruption by talking about digitization and electronic signature.

Keys words: Corruption – administrative and financial corruption – causes of administrative and financial corruption – Digitization – Electronic signature.



مقدمة

جبل الإنسان على حب المال والرغبة الجارحة في الحصول عليه بكافة الطرق، مما أدى إلى انتشار الكثير من الظواهر في المجتمع، والتي تتناقض مع مبادئ وأخلاقيات المجتمع السامية، وعلى رأس هذه الظواهر الفساد الذي يعتبر من المسائل المشتركة بين دول العالم، فهو ليس بظاهرة جديدة ومحصورة في مكان واحد وخاضعة لنظام واحد، فالفساد موجود في الدول المتقدمة والدول النامية، بالرغم من المحاولات العديدة لمواجهته إلا أنه لازال قائما، فالفساد داء عضال، إذا استشرى بأمة، أطاح بأركان نهضتها، وكان سببا كبيرا في فشل تنميتها، وإهدار مواردها، بسبب اختلال ميزان العدل فيها¹، فما استوطن الفساد في جسد أو أنظمة أو أمم أو دولة إلا وكان السقوط المدوي حليفها.

إن موضوع الفساد الإداري والمالي من أكثر المواضيع أهمية لما يتمتع به من حساسية بالغة بالنظر لأطرافه، فالفساد الإداري والمالي ماهو إلا مظهر من مظاهر الصراع الاجتماعي السياسي على مر العصور والأزمنة، وهو من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق وذلك لكونه يصيب الجهاز الإداري في الدولة بالشلل التام يجعله غير قادر على النهوض بالمهام المنوطة به²، كما تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وبالأخص الدول النامية، حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها مما تسبب في حدوث شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، أسفر عنه تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية ومن ثمة عجز الدولة على مواجهة التحديات في إعمار وإعادة إعمار البنية التحتية اللازمة لنومها³. فموضوع الفساد الإداري والمالي متعدد الأبعاد، يختلط فيه ما هو قانوني بما هو سياسي واقتصادي وثقافي في مجتمع يعرف تحولات عميقة في منظومته القيمية والحضارية، في ظل عولمة زاحفة، وبخصوص موضوع الفساد المالي فقد حضي باهتمام المجتمع الدولي، الذي أولاه عنايته من خلال تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة في نيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003، والتي صادق عليها المغرب بتاريخ 30 نونبر 2007⁴. ونظرا لخطورة الفساد قامت أغلب دول العالم بتوحيد الجهود الرسمية وغير الرسمية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، للتصدي لجرائم الفساد، فترك مكافحة الفساد بيد مؤسسات الدولة أمر غير فعال، مما يتطلب الأمر تدخل ومساعدة منظمات المجتمع المدني⁵.

وتدخل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد لها أساس قانوني دولي وإقليمي وداخلي، حيث نصت معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية في أحكامها على مواد خاصة، تتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مواجهة هذه الظاهرة، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، وتعتبر هذه الأحكام إطارا قانونيا دوليا يسمح لها بالقيام بمهامها المتعلقة بمواجهة ظاهرة الفساد.

فموضوع مكافحة الفساد يعتبر من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة، فلا يمكن رصد معالم التنمية في أي دولة في ظل تنامي هذه الظاهرة، كما يفترض أن مكافحتها لا تقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية كمنظمات المجتمع المدني مثل: النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تشير نتائج العديد من البحوث والدراسات إلى أن مكافحة الظاهرة لا تتوقف على حزمة من القوانين والتشريعات فحسب، وإنما بتفعيل آليات الرقابة بكل أشكالها السياسية والمدنية والمحاسبية، واحترام الحريات المدنية المخولة دستوريا، واستقلال العدالة والديمقراطية والشفافية، فكلها عناصر مستهدفة للحد من هذه الظاهرة. فقضية مكافحة الفساد كانت ولا زالت من أهم القضايا التي تشغل دول العالم سواء كانت الدول نامية أو متطورة، فظاهرة الفساد منتشرة في جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورتها ومدى استشرائها في النظام الإداري القائم، كما أنه على مستوى الدولة الواحدة تعتبر مكافحة الفساد من الموضوعات التي تم جميع الشرائح الاجتماعية نظرا للآثار المدمرة التي يخلقها الفساد على جميع القطاعات وفي جميع النواحي⁶.



وبالحديث عن الفساد سواء الإداري أو المالي أو الأخلاقي نجد أنه يمتد عبر التاريخ حتى يومنا هذا، فالفساد ارتبط بانحراف السلوك الإنساني عن الطريق الصحيح للفطرة الإنسانية والتخلي عن المثل الأخلاقية. فقد وجدت ظاهرة الفساد منذ القدم، وكانت بدايتها مع قصة قابيل وهابيل، وتطورت مع زيادة وتنوع الموارد والثروات ونمو عدد البشر ومحاولاتهم المستمرة لامتلاك ما لا يملكون وبشتى الطرق سواء السلمية أو غيرها.

وكانت أول قطعة نقدية مزورة هي القطعة النقدية الذهبية التي سكبها بوليكتراس حاكم جزيرة ساموس اليونانية سنة 353 قبل الميلاد، وكانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بقشرة رقيقة من الذهب، وقد أشارت كل الحضارات الآشورية والفرعونية إلى الفساد بعدة صور منها تعاطي الرشوة وسرقة الخلي والذهب، وتحدث المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد منذ أيام حمورابي الذي تنص شريعته على عقوبات في حق مرتكبي السرقة والتزوير وغيرها من ممارسات الفساد⁷.

وبالمزور إلى تعريف الفساد الذي جاء في لسان العرب لابن منظور على أنه نقيض الصلاح، والمفسدة خلاف المصلحة، والإستفساد خلاف الإستصلاح، والفساد في الأساس انحراف في سلوك الإنسان، أو المجتمع، عن الهدف والمبادئ التي تتحكم في ضبط السلوك، وذلك لتحقيق منفعة خاصة على حساب سلامة المجتمع أو المؤسسة، كما عرفه البنك الدولي على أنه "إساءة استخدام الوظيفة العمومية للكسب الخاص"، أما المنظمة العربية لمكافحة الفساد عرفته على أنه "الفساد المتفشي في السلطة والمتولد عن الثروة والإثراء غير المشروع"⁸. كما تعرفه الأمم المتحدة على أنه "سوء استغلال السلطات العامة لتحقيق مكاسب شخصية"⁹. وعرف على أنه "انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداري والمالي كل من الرشوة، الغش، التديليس، التهرب الجبائي والتزوير...".

ونجد أن لهذا الموضوع أهمية علمية وعملية، حيث تكمن الأهمية العلمية في محاولتنا إثراء البحث العلمي وتزويد المكتبة بموضوع في غاية الأهمية، فالمغرب من بين الدول التي تعاني من معضلة الفساد، كما أن آثاره غدت تؤرق كاهل المجتمع وتنخر في هياكل الإدارات العمومية، إلا أننا عندما نستحضر الكتابات بهذا الخصوص نجد أنها قليلة.

أما الأهمية العلمية فتنبثق من الموضوع نفسه وذلك لما للفساد عامة والفساد الإداري والمالي خاصة من آثار سلبية، فالإدارات العامة أصبحت تشكل مجالا خصبا لممارسة الفساد بكل مظاهره، وهذا ما جعل المغرب يرتب متأخرة في كل المؤشرات الدولية من ترتيب الدول الأكثر فسادا، وبالتالي البحث في هذا الموضوع يعتبر دراسة لجوهر معضلة التخلف والحلقة المفرغة التي تدور فيها المشاريع التنموية بالرغم من ضخامة الإنفاق العام عليها، وذلك بغية الوقوف على الأسباب ومن ثم البحث عن حلول تساهم في التقليل من هذه الظاهرة رغم خطورتها.

وبالنسبة للدوافع التي جعلتني اختار هذا الموضوع منها دوافع ذاتية تكمن في الميول والتوجه الشخصي إلى دراسة قضايا الفساد الإداري والمالي، وكذلك الرغبة الشديدة في معرفة وفهم كيف تتم مناهضة الفساد بشتى أنواعه، فاختيار هذا الموضوع لم يكن اعتباطيا أو بمحض الصدفة بل هو نتاج عن فضول علمي.

أما الدوافع الموضوعية فتتجلى في كون المغرب لازال متحفظا ومحتشما بخصوص إبراز الفساد بجميع أنواعه.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ماهية الفساد المالي والإداري، وتسليط الضوء على أهم أسبابه ومظاهره كإطار نظري. ومن هنا سيتبادر إلى ذهننا السؤال الجوهرى والذي يعتبر إشكالية هذا البحث وهو كالتالي:



كيفية الحد من الفساد الإداري والمالي؟

تفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي:

- ما تعريف الفساد الإداري والمالي؟
- ما هي مسببات الفساد الإداري والمالي؟
- ما هي الحلول لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي؟

تفرض طبيعة البحث ونوع الإشكالية نفسها عملية اختيار المنهج الذي نقرب به موضوع بحثنا، فقد اعتمدنا في البحث على المنهج السوسيوولوجي وذلك من خلال البحث في ظاهرة الفساد والوقوف على مسبباته، ومظاهره، وكذلك وصف الآثار التي تترتب عنها.

فضلا عن ذلك فقد استعنا ببعض المناهج المكملة والثانوية التي كان لها قسط ضيق في البحث ليس إلا، معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي وذلك للوقوف على شرارة البداية لظاهرة الفساد عامة، وبروز الفساد الإداري والمالي خاصة.

ومن أجل معالجة الإشكالية الجوهرية التي تم طرحها سابقا وكذلك الأسئلة الفرعية سنعمد خطة البحث التي تتضمن مطلبين رئيسيين وفق التقسيم الآتي ذكره:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والمالي

المطلب الثاني: الأسباب والحلول الكفيلة للحد من الفساد الإداري والمالي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والمالي

يعد الفساد المالي والإداري من أهم عوائق التنمية التي تعترض أي مجتمع سوء أكان متقدما أو ناميا، فالحديث عن الغش والفساد لا يختص بدولة دون أخرى، فهو ظاهرة عالمية ليس خاصاً بالدول الفقيرة أو النامية فحسب وإن كانت حدته تزداد في هذه الدول بسبب ضعف بنيتها المؤسسية. من هذا المنطلق سنتناول مفهوم الفساد الإداري والمالي في المطلب الأول، على أن نخصص المطلب الثاني للحديث عن الأسباب المؤدية لانتشار هذا الفساد.

لقد تناول القران الكريم جانب الفساد، وتعددت الآيات التي ذكر لفظ الفساد وكان الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم، وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن انشاء هذا المخلوق الجديد وذلك بقولهم: "أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء"¹⁰، ومعنى ذلك أن الأرض كانت مكانا يسوده الإطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز، حتى كان هذا المخلوق المكرم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء، وأجاب سبحانه وتعالى على هذا الإستغراب الملائكي بقوله: "إني أعلم ما لا تعلمون"، إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمة في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها، ولعل في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكان الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الإختيار والإرادة والتجاوز، كما في قوله تعالى: "إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا"¹¹، إن الفساد الإداري والمالي ليس بظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تظهر فتختفي، وإنما هي ظاهرة مستمرة يتفاوت حجمها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة. لقد عانت المجتمعات من جراء هذه الظاهرة وإنعكاساتها السلبية على الإقتصاد والمجتمع. فالفساد إذا ما انتشر في مجتمع ما أدى إلى عرقلة نموه الإقتصادي والإجتماعي، وبالتالي يفقد حاضره ويجني على مستقبله. فالفساد الإداري والمالي ليس حكراً على نظام دون آخر فهو موجود في كل النظم السياسية، وإن عملياته وممارساته هي تصرفات



غير شرعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء إستغلال للصلاحيات والنفوذ والسلطات المخولة له في إستخدام الأموال العامة فتوجه إلى غير الأوجه المعدة لها، وتذهب لأغراض ومنافع شخصية بشكل مناف للقوانين والأعراف والقيم الأخلاقية والإنسانية والدينية والثقافية، فقد تكون هذه الممارسات الفاسدة عن طريق الرشوة، الإبتزاز، المحسوبية والمنسوبية والزبونية، والاحتيال والنصب وغيرها. وأخطر ما ينجم عن هذه الممارسات هو ذلك الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، فضلاً عن سيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والمجتمعات تسوغ الفساد وتجده له الذرائع لإستمراره وإتساع دائرته في الحياة. مما يترتب عليه نتائج وخيمة في جميع النواحي، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والدينية.

فالفساد الإداري والمالي من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في مختلف المجتمعات لتعلن الخطر العالمي على إختلاف أسبابها وأنواعها، وبات التصدي لها حاجة عالمية ملحة والبحث في أسبابها وإتساعها وإنتشارها أمر في غاية الأهمية. ومنه سنتطرق إلى تعريف كل من الفساد الإداري والفساد المالي، حيث سنخصص الفقرة الأولى للتعريف بالفساد الإداري والمالي، في حين الفقرة الثانية سنخصصها لرصد التطور التاريخي لهذه الظاهرة أي ظاهرة الفساد الإداري والمالي مع إبراز مظاهرها، وبعد إثارة هذه النقطة لا شك في أننا سنتساءل عن الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وهذا ما سنعالجه في المطلب الثاني.

الفقرة الأولى: الفساد الإداري والمالي

الفساد آفة مجتمعية عالمية ومستمرة، لأنها لا تخص مجتمعا بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها، إذ إن هذه الظاهرة أخذت بالتفاقم والانتشار إلى درجة أصبحت تهدد المجتمعات ونظم كثيرة بالجمود وربما الانهيار¹²، فمفهوم الفساد لغتا في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب، ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله، ويفسد بالضم (فسادا) فهو فاسد والمفسدة ضد المصلحة المستتبطة لمفهوم أن هناك فسادا وخلل يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه¹³، ويعرف الفساد اصطلاحا استنادا إلى البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1996 بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء عقد لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة)¹⁴. وذكر لفظ الفساد في القرآن الكريم والسنة النبوية، ويمكن أن نجد ذلك في قوله تعالى {وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض} ¹⁵، {لتفسدن في الأرض مرتين} ¹⁶، أما في السنة النبوية فقد ذكر معنى الفساد في الحديث الشريف (الراشي والمرتشى والمأشي بينهما ملعونون)، ومنه سنتطرق إلى التفصيل في تعريف كل من الفساد الإداري والمالي في الفقرتين الموالتين.

أولاً: تعريف الفساد

الفساد لغة يعني أخذ المال ظلماً أو التلف والعطب، والفساد هو عصيان لطاعة الله طبقاً لتفسير الآية الكريمة {ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس} ¹⁷. والفساد نقيض الصلاح حيث يعرف الشيء بضده مصداقاً لقوله تعالى: {ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها} ¹⁸، ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله، أما أشهر المعاجم الأجنبية فقد تناولت كلمة الفساد بما يقابلها في اللغة الإنجليزية، ومن أشهر تلك المعاجم معجم الأجنبية مريام ويبستر، الذي يفسر كلمة الفساد بالشكل الآتي:

- ضعف النزاهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الأخلاقي.
- الحث على الخطأ من غير ربح أو رشوة.



• الانحلال والتحلل.

• الخروج عن الأصل أو الخروج عما هو صحيح.

ومنه إن معنى الفساد في اللغة هو التلف وخروج الشيء عن دائرة الانتفاع، وهو نقيض الصلاح، وهذا يعني أن هناك نظام صالح والانحراف عنه يعني نظام فاسد.

أما الفساد اصطلاحاً: فالكثير من التعريفات، تشترك في وصفه بأنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة في تحقيق كسب خاص.

ففي معجم أكسفورد الإنجليزي¹⁹ يعرف الفساد: بأنه انحراف في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة.

وتعرفه منظمة الشفافية الدولية: بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته.

ويعرفه البنك الدولي: بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

وتعريفات الفساد كثيرة تتنوع تبعاً لتنوع البيئة المتواجد فيها، ولكنها تدور كلها في فلك التعريفات المذكورة. وكل انحراف بالوظيفة العامة أو الخاصة عن مسارها الذي وضعت له ووجدت لخدمته فهو فساد.

ثانياً: تعريف الفساد الإداري والمالي

الفساد الإداري هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين ونتائجها يؤثر على سير الإدارة العامة، وقراراتها، و أنشطتها، وذلك لأجل الإستفادة المادية المباشرة أو الإنتفاع غير المباشر²⁰. فهو يتعلق بمظاهر الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، وذلك لأجل تحقيق مكاسب خاصة له أو لغيره، متخذاً بذلك صور عديدة كالرشوة والمحسوبية والنصب والإختلاس وغيره.

كما يعتبر الفساد الإداري سلوكاً وظيفياً يخالف للأنظمة والقوانين الرسمية ومنحرف عن الأخلاقيات الوظيفية والقيم والأعراف المجتمعية من أجل تحقيق مصلحة شخصية مادية كانت أو معنوية، فمصطلح الفساد الإداري يتسم بالعمومية لأنه يمتد إلى كل ما يرتكبه الموظف العمومي من إخلال بواجباته الوظيفية العامة سواء كمواطن عادي أو موظف، وبأي شكل من الأشكال مما يؤثر سلباً على وظيفته وذلك بصرف النظر عما إذا كان تصرفه أو فعله مقنناً أم لا في القانون الجنائي أو نصوص أخرى. فالفساد الإداري يصيب مؤسسات وأجهزة الدولة والهيئات والمؤسسات العمومية المختلفة. وهذا الفساد انتشر في معظم الدول إن لم نقل كلها حتى صار كالجراثيم أو المرض الذي تعاني منه المجتمعات المعاصرة بشكل شديد للغاية. وهو مرتبط بصفة عامة بالوظيفة العمومية وخاصة بالالتزامات التي تفرض على الموظف العمومي لتحقيق المصلحة العامة²¹.

ويفرق البعض بين نوعين من حالات الفساد الإداري تتمثل الحالة الأولى في تلك التي عددها القانون الجنائي كجرائم يعاقب عليها مثل الرشوة واختلاس المال العمومي والاستيلاء عليه بدون حق والمحسوبية والوساطة لتولي الوظائف العامة أو الحصول على منافع خاصة بالتحايل والغش والتدليس، أما الصنف الثاني فيتجلى في الحالات التي يرتكبها الموظف العمومي بمخالفة واجباته الوظيفية كعدم أداء مهامه أو الإهمال أو التقصير في أدائها أو التأخير أو التراخي في أداء الخدمات الموكولة له مما يضر بالناس والمستثمرين ويفوت فرص التنمية على البلاد والعباد. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مادتها (19) حثت مختلف الدول التي صادقت عليها باتخاذ التدابير اللازمة لتجريم الاستغلال الوظيفي سواء بالقيام بعمل أو الامتناع عن أدائه.



كما أن الفساد الإداري الذي يعتبر بأنه سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية، يتعلق بمظاهر الفساد الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية مهام وظيفته. وهو أعم أنواع الفساد وأكثره، إذ أن المنصب الإداري يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية والقرارات الإدارية، مما يغري بالفساد مع قصور نظام الرقابة، ويتخذ الفساد الوظيفي أشكالاً مختلفة ومتعددة، يصعب حصرها، تتجلى بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة²².

وبالمزور إلى تعريف الفساد المالي، يمكن تعريفه في مجال الوظيفة العمومية بأنه سوء التصرف في الأموال العامة، أو تلقي أموالاً في مقابل تقديم خدمة أو منفعة، مشروعة أو غير مشروعة.

فالفساد المالي يقصد به كافة الانحرافات في المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الدولة ومؤسستها وعلى نطاق أفرادها، وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وإلى عدم استقرار المجتمع.

إن الفساد ينصب أساساً على المال العمومي باللجوء إلى كل الأساليب غير الشرعية للاستحواذ عليه وهدره كالتلاعب في المداخل (الموارد المالية) والصفقات العمومية (الطلبات العمومية بصفة عامة) وتسهيل التهرب الضريبي باستغلال النفوذ السلطوي والمنصب الرسمي والتمويه والتستر وغير ذلك، ومن صورته تهريب الأموال العمومية التي حصل عليها الموظف العمومي أو غيره إلى دول أخرى أو بنوك أجنبية لتبييضها أو غسيلها باستثمارها في الودائع البنكية أو في مشاريع مختلفة، كما قد يعني الفساد المالي تبييد المال العمومي بإضاعته وإهداره في أمور تضر بالمصلحة العامة وعلى حساب الطبقات الهشة أو المحرومة أو بالتفريط في المحافظة عليه (سواء كان نقداً أو عينياً)²³.

الفقرة الثانية: التطور التاريخي للفساد الإداري والمالي مع ذكر المظاهر

ظاهرة الفساد المالي والإداري ليست وليدة اليوم وليست مرتبطة بزمان أو مكان معينين، فهو آفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء تلك المتقدمة منها والنامية، وهي ظاهرة تعدت الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابعاً عالمياً. ولم يقتصر الفساد على مجتمعات وأنظمة اقتصادية معينة دون الأخرى، بل تعاني منه وعلى مدى التاريخ معظم المجتمعات وبدرجات متفاوتة. ولهذه الظاهرة أثر سلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد عبر العقود. ومنه سنتناول في هذه الفقرة التطور التاريخي للفساد الإداري والمالي، باعتباره آفة قديمة قدم الإنسان، وملازمة له، حيث ظلت تتزايد جيلاً بعد جيل، كما تتزايد حدته، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى ذكر مظاهر هذا النوع من الفساد.

أولاً: التطور التاريخي لظاهرة الفساد

يمتد الحديث عن الفساد سواء المالي أو الإداري إلى أعماق التاريخ، وحتى يومنا هذا استمرت الدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرة، فارتبط الفساد بانحراف السلوك الإنساني عن الطريق الصحيح للفضيلة الإنسانية والتخلي عن المثل الأخلاقية. فقد وجدت ظاهرة الفساد منذ القدم، وكانت بدايتها مع قصة قابيل وهابيل، وتطورت مع زيادة وتنوع الموارد والثروات ونمو عدد البشر ومحاولاتهم المستمرة لامتلاك ما لا يملكون وبشتى الطرق سواء السلمية أو غيرها. وكانت أول قطعة نقدية مزورة هي القطعة النقدية الذهبية التي سبكها بوليكراتس حاكم جزيرة ساموس اليونانية سنة 353 قبل الميلاد، وكانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بقشرة رقيقة من الذهب، وقد أشارت كل من الحضارة الآشورية والفرعونية إلى الفساد بعدة صور منها تعاطي الرشوة وسرقة الحلبي والذهب، وتحدث المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد منذ أيام حمورابي الذي تنص شريعته على عقوبات في حق مرتكبي السرقة والتزوير وغيرها من ممارسات الفساد²⁴. ولم يكن موضوع الفساد ومكافحته غائباً في الكتب السماوية، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير



خاصة من قبل الإسلام فقد تناول القرآن الكريم في 50 آية تنهى عنه وتحذر منه وتحدد أجزائه في مناسبات مختلفة وتندد بالفساد وتلوم المفسدين، وتبين خطورة الفساد وعاقبته الوخيمة، كما ورد أربع وعشرين آية في تحريم الأذى أو الأذى للآخرين²⁵.

ومع الانفتاح الاقتصادي والعولمة وحرية التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والجريمة المنظمة انتشر الفساد في جميع أنحاء العالم وتعددت أشكاله وظواهره بالشكل الذي جعله قضية عالمية، ففي الآونة الأخيرة انحازت بعض الشركات العملاقة، وحصلت اختلاسات كبيرة، حيث يرجع هذا الانحياز إلى التلاعب والتزوير والاختلاسات والكذب وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

خلاصة القول الفساد بشتى أنواعه عرفته البشرية منذ القدم، فهو مصاحب لظهور الانسان، موجود في كل الأزمان، وهذا الفساد الإداري والمالي

ثانيا: مظاهر الفساد الإداري والمالي

يعد الفساد المالي والإداري من أكبر المشاكل التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول، ومما لاشك فيه أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسدون هي التي تدفعهم لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من مظاهره التالية:

➤ الرشوة

تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

➤ الاختلاس

وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه "عبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليه أحيانا الغلو وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء وقد حرمه الإسلام.

➤ نهب المال العمومي أو الاختلاس²⁶

استخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، ويعني الاختلاس قانونا «أن يتصرف الموظف العمومي في المال الذي وجد تحت يده وفي حيازته بسبب وظيفته على اعتبار أنه مملوك له، علما بأن ملكيته هنا ناقصة، كأن يأخذ أو يطلب أي موظف له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك، أو كل موظف مسؤول عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها فأخل عمدا بنظام توزيعها».

➤ المحسوبية

أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات صاحبة النفوذ) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.

➤ المحاباة

أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق، كما في وجه المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار، وخاصة في العطاءات الحكومية.



➤ الوساطة

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو العطاء.

➤ الابتزاز والتزوير

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادات الدراسية أو تزوير النقود.²⁷

➤ غسيل الأموال

وكمظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي، فهي عمليات يتم بها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة الشرعية على تملكها وحيازتها والتكتم عليها بحيث تبدو وكأنها اكتسبت بسبل مشروعة بنظر الدولة والمجتمع. فغسيل الأموال من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار وهناك العديد من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع، التي عرفت غسيل الأموال بأنه " التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي " كما يعرف بأنه " تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة لكي تبدو وكأنها أموال مشروعة.

➤ التهرب والغش الضريبي

إن التحايل المستمر والمتزايد على دفع الضرائب يعتبر إحدى أوجه الفساد المالي والإداري، إذ يجرم الخزينة العمومية للدولة من مصدر مهم من مصادر إيراداتها.

➤ الفساد في بيئة المجتمع

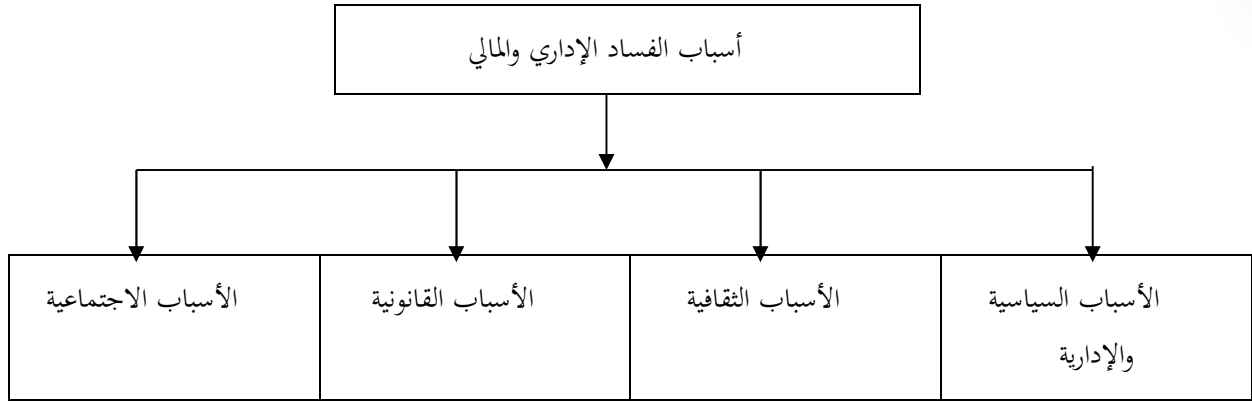
تلوث، دخان المصانع (إذ كان للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم)²⁸.

➤ قبول الموظفين للهدايا والإكراميات من أرباب المصالح

وهناك تصرفات أخرى متعددة قد يختلف البعض حول مدى خطورتها، إذ يدل ظاهرها على البراءة وحسن النية لكنها تؤدي في نتائجها إلى إفساد البعض دون سابق إصرار منهم أو ربما دون أن يشعروا بأنهم اقترفوا ذنباً.

المطلب الثاني: الأسباب والحلول الكفيلة للحد من الفساد الإداري والمالي

هناك عوامل مختلفة تقف وراء شيوع الفساد الإداري والمالي، وهذه العوامل تتناسب شدتها مع تنامي هذه الظاهرة داخل الأجهزة الإدارية، وتقف وراء وجودها أسباب عديدة وهي ما سنعالجها في هذا المطلب، حيث سنخصص الفقرة الأولى للأسباب السياسية والإدارية والأسباب الثقافية والأسباب الاقتصادية والاجتماعية، أما الفقرة الثانية سنتناول فيها الحلول الكفيلة للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، حيث سنتطرق للرقمنة وتقنية التوقيع الإلكتروني.²⁹



الفقرة الأولى: الأسباب السياسية والإدارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية

يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة أخلاقية ومشكلة إدارية وسياسية، ينتشر في المجتمعات التي تتصف بضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤونها العامة، وهناك أسباب عديدة تساهم في انتشار هذه الظاهرة، إلا أننا سنتطرق في هذه الفقرة إلى الأسباب السياسية، والأسباب الإدارية، والأسباب الثقافية، لكونهم الأسباب الرئيسية في انتشار مثل هذه الظواهر، فكما هو معلوم أن الإدارة اليوم أصبحت جزء لا يتجزأ من حياة الانسان، فهذه المكونات كسلسلة مترابطة، يكمل بعضها البعض، ولا يمكن الحديث عن مكون في غياب المكون الآخر، كما سنتطرق للأسباب الاقتصادية والاجتماعية. فأسباب الفساد تختلف من بيئة لأخرى حسب الثقافة السائدة، ولكن هناك أسباب أساسية متواجدة في كل المجتمعات وهي السبب الرئيسي في الفساد، فمنها من ينبع من ذات الانسان ومنها ما يكون خارجا عنها، وتبعاً لذلك ووفقاً لمدى توافر هذه الأسباب الرئيسية تتحدد مدى فاعلية الأسباب الأخرى، ويمكننا أن نتحدث عن تلك الأسباب الرئيسية فنذكر منها الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية.

أولاً: الأسباب السياسية والإدارية والثقافية

تعد الأسباب السياسية لانتشار الفساد من أهم الأسباب وأخطرها، حيث تزيد فرصة الفساد كلما تركزت القوى السياسية في المجتمع في يد فرد واحد أو قلة واحدة من الأفراد، فضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة السياسية، وتفشي الإستبداد السياسي والديكتاتوري يعد سبباً رئيسياً في تنامي هذه الظاهرة، كما أن الفساد يزداد ويأخذ مداه الكبيرة في ظل تغييب الحريات العامة وتهميم دور مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والدور الرقابي وعدم استقلالية القضاء بسبب عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات³⁰.

فالعامل السياسي يتعلق بالاختلال والانحراف في توزيع السلطة والمؤسسات السياسية، وكذلك ضعف الديمقراطية بصفة عامة³¹.

معلوم أن للفساد الإداري ظروف مشجعة ومحفزة له، فتفشي البيروقراطية وغموض القوانين وتعقيد الإجراءات الإدارية واستغراقها لزمناً طويلاً يهيئ الفرصة المواتية للموظف المنحرف لكي يبتز المواطن فيتقاضى منه الرشوة مقابل تبسيط هذه الإجراءات، كما يعود الفساد إلى اعتماد معايير سياسية وطائفية وأسرية في تقليد الوظائف بعيداً عن معايير الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية. وإتباع أساليب قديمة في إدارة المؤسسات الحكومية واستبعاد الوسائل الحديثة، إضافة إلى تغييب المساءلة الإدارية وإضعاف الدور الرقابي الذي يعتبر أساس التسيير الإداري³².

قد يفسر بدوره بعض مظاهر الفساد، فالجهل قد يؤدي بالإنسان إلى استغلاله من طرف موظف عمومي فاسد يوهمه بأن تدخله لازم للحصول على خدمات معينة مع أن هذه من حقوقه. كما أن قلة الوعي سواء الأخلاقي أو الديني لدى الموظف العمومي والمتعامل معه بكوارث الفساد. يمكن أن يفسر انتشار هذه الآفة بحيث تسود في المجتمع -وهنا تكمن الخطورة- ثقافة



المسبوبة والمحابة مما يخلخل الضوابط الاجتماعية ويجعل الجميع يتقبل ويتسامح مع الممارسات الفاسدة على حساب القيم النبيلة ويشجع المفسدين على التمادي في تصرفاتهم علما بأن ضعف الرقابة على الأجهزة العمومية رغم تعدد أنواعها يساعد كثيرا على ذلك ويؤدي إلى ضعف سيادة القانون خاصة إذا تميز القضاء بالفساد والروتين وترسخت بيروقراطية الإدارة. فالعامل الثقافي في انتشار الفساد يكتسي أهمية بالغة لذلك تجتهد الدول والمنظمات وخاصة هيئات المجتمع المدني في تكثيف جهود التوعية بما في ذلك الدينية لتحسيس الناس بخطورة داء الفساد³³.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، بحيث يتم تركيز السلطة الاقتصادية في مجموعة احتكارية تؤثر على القرارات مع ضعف الرقابة عليها وبحيث يسمح لها بالتلاعب في المعاملات الاقتصادية والتواطؤ مع الجهات المفسدة مما يؤدي حتما إلى انتشار الفساد.

كما أن الليبرالية الاقتصادية المتوحشة عادة ما تكون مرتعا خصبا للعديد من مظاهر الفساد خصوصا عندما لا تترسخ قيمها وضوابطها على أسس سليمة وحكامه جيدة. وقد يساهم رجال الأعمال بشكل كبير في الفساد الاقتصادي عندما لا يهتمهم سوى تحقيق الأرباح الطائلة ولو بوسائل غير مشروعة³⁴. فالفساد يحدث عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة. ويمكن إجمالها فيما يلي³⁵:

- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزيف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة.
- تعتبر البطالة وال فقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد.
- ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة.

تأثير القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية للمجتمع ومدى تمسك الأفراد بها وتأثرهم ومدى القدرة على نقلها إلى داخل المنظمة التي يعملون فيها، فوجود أطر أخلاقية لسلوكيات الأفراد في المجتمع ستكون بمثابة الموانع أو المصدات ضد الانحراف أو الانسياق نحو أطر ضعيفة وهشة ممثلة بالفساد الإداري وهذا من شأنه أن يؤدي إلى منع انتشار حالات الفساد، وقد أشارت بعض الدراسات إلى تأثير الدين على الفساد الإداري فالمجتمعات التي يكون فيها تأثير امد الديني واضح أقل ميلا للفساد من المجتمعات الأخرى. أما في إطار الهيكل الجنسي للسكان وجد أن المرأة أقل ميلا للفساد من الرجل. وقد يكون ذلك بسبب المسؤولية الاجتماعية الملقاة على الرجل في تحمله الأوزار العائلية وغيرها من المسؤوليات.

غياب الشفافية: فالمجتمعات غير الديمقراطية معروفة بكونها بيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها، ولا تسمح الحكومات بنشر معلومات غير تلك التي توافق عليها وتخدم مصالحها، وبالتالي فإن ذلك يسهل على بعض المسؤولين التلاعب بالقوانين التي تسهل عليهم أخذ الرشاوى وعقد الصفقات المشبوهة.

أسباب تربوية وسلوكية وهي عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة، كما أن لنمط العلاقات والأعراف بين أفراد المجتمع تأثير كبير فكلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة قوية كلما



ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة.

وقد يكون الفساد لأسباب فردية مثل الطبيعة الشخصية للفرد والقيم الأخلاقية التي يحملها الفرد والتي اكتسبها أصلا من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال العادات والتقاليد التي يحملها هذا المجتمع، فالطمع وسواه من الأمراض النفسية هي أسباب فردية بحتة غالبا ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيها وهذه تدفع الفرد إلى ارتكاب انحرافات معينة.

اختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسؤوليته وكفاءته بالمقارنة مع العمل المسند إليه من أجل قرابة أو مصلحة مشتركة ونحو ذلك من الأسباب الخلفية. إن أسباب الفساد كثيرة.

كما أن عدم وجود سياسة واضحة للمؤسسة الإدارية وجمود القوانين وعدم تطورها وعدم وضع الموظف الإداري المناسب في المكان المناسب، إلى جانب ضعف الوازع الديني وغياب الضمير لدى هذا الموظف والخضوع لشهوات النفس الأمارة بالسوء إلى جانب طبيعة القيم الأخلاقية والأعراف والتقاليد التي اكتسبها من التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه تلعب دورا كبيرا في دفع هذا الموظف إلى أن يصبح أو لا يصبح الفساد جزء من سلوكه الإداري³⁶.

الفقرة الثانية: الحلول الكفيلة للحد من الفساد الإداري والمالي

إن الفساد الإداري والمالي معضلة تؤرق كاهل جميع الدول باختلاف تصنيفاتها، وهذا ما استدعى لتكاتف الجهود والنهوض لمحاربة هذه الآفة وإيجاد حلول، حيث إن إدخال التطور التكنولوجي الحديث وشبكة المعلومات في الأعمال الإدارية جعلنا نقف أمام وسائل وتقنيات حديثة كالتوقيع الإلكتروني، فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق رفع مستوى أداء الإدارة العامة وتطويرها، أما الرقمنة فرضت نفسها من خلال التحولات التكنولوجية والعلمية حيث أصبح تقديم الخدمات المرفقية عبر شبكة الانترنت وتسيير المرفق العمومي من خلال الإدارة الإلكترونية، وهذا التحول يكشف عن الانحرافات الإدارية والقضاء على الفساد.

ففي هذه الفقرة سوف نتطرق إلى الحديث عن شقين، الأول بخصوص الإدارية الإلكترونية كدعامة للحد من الفساد، أما الشق الثاني سنخصصه للحديث عن التوقيع الإلكتروني كألية للحد من الفساد.

أولا: الرقمنة كألية للحد من الفساد الإداري والمالي

أصبح التحول الرقمي مرغوبا بشكل متزايد من قبل الحكومات، لكونه أداة لترسيخ وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة، كما يشكل حليفا في استعادة ثقة المواطنين في الإدارة.

الرقمنة أداة قوية تساهم بشكل كبير في مكافحة الفساد من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات بين الموظفين العموميين والمواطنين، من خلال تسهيل تداولها بين المؤسسات الحكومية، من خلال ضمان التدقيق المتبادل الذي يسهل تحليل واكتشاف الانحرافات المحتملة عن القواعد³⁷.

فالرقمنة آلية تساعد على كشف الفساد من خلال الآثار التي يتركها مرتكب الجريمة، فالرقمنة تركز مبدأ الشفافية، والنزاهة، كما تعمل على توطيد العلاقة بين الإدارة والمواطنين، وكذلك تزرع الثقة بين الطرفين.

ثانيا: التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري والمالي



يعتبر اعتماد التوقيع الإلكتروني عنصراً مهماً في مختلف المعاملات الإدارية، حيث يساهم في زيادة مستوى الأمن والحفاظ على السرية والخصوصية في هذه التعاملات، ما يعزز الأمان والثقة بين المتعاملين ويضع حداً لمختلف مظاهر البيروقراطية. فاعتماد تقنية التوقيع الإلكتروني يمكن من حفظ سرية المعلومات والرسائل المرسله وعدم امكانية الاطلاع عليها أو تحريفها أو تعديلها من طرف أي شخص بالإضافة إلى تحديدها لهوية المرسل والمستقبل بطريقة إلكترونية، ما يمكن من كشف أي تحايل أو تلاعب والتأكد أكثر من مصداقية الشخص، ما يقلل من مختلف أشكال الفساد الإداري لصعوبة التزوير أو العبث بالإضافة إلى أن الإدارة الإلكترونية في حاجة إلى آليات قانونية وتقنية وهذا حماية للمتعاملين والعاملين معها، وهذا ما يتطلب تدخل الهيئات التشريعية لضمان تأمينها بتنظيم التوقيع الإلكتروني باعتباره آلية لحماية المعلومات وأهم طرق ضمان الوثائق المرسله من خلال توفير حماية أكبر للمعطيات الشخصية عن طريق التشفير الإلكتروني. وعليه فإن دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري يكمن من خلال خصائصه ومميزاته عن التوقيع التقليدي والمتمثلة في أنه يتكون من عناصر منفردة وسمات خاصة بالشخص الموقع تتخذ شكل إشارات أو أرقام أو حروف بالإضافة إلى أنه يتصل برسالة إلكترونية تتمثل في معلومات يتم انشائها بواسطة إلكترونية أو إرسالها أو تسليمها أو حتى تخزينها، كما أنه يمكن من تحديد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر ما يساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات التزوير في التوقيعات.

خاتمة:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية سريعة الانتشار والتوزيع عبر الحدود وآفة مجتمعية فتاكة وهي ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت، وجدت في كل العصور وفي كل المجتمعات، وفي كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، المتعلمة والأمية، الدول المتقدمة والنامية (الأقل نمواً) فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية، وخاصة في مؤسساتها الحكومية، يمثل سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها، لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة، وقد ناضلت الكثير من الحكومات والدول الحديثة للتخلص منها، لأنها تقف عقبة في سبيل التقدم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتطور السليم لتلك المجتمعات، وأن تفشيها في مؤسسات الدولة يعتبر من أشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث أنه يظهر في استغلال السلطة لأغراض شخصية وخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وينتج عنه آثار سيئة وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحة أشخاص ومصالح ذاتية.

فكما سبق القول بأن للفساد الإداري والمالي مظاهر يتجسد من خلالها ويتجزم على أرض الواقع، بداية بجرمة الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، والوساطة، والابتزاز والتزوير، وكذلك نهب المال العام، وغسيل الأموال، والتهرب والغش الضريبي، فكل هذه المظاهر ما هي إلا نتاج لعدة أسباب، وهذه الأسباب هي العامل الأساسي المؤدي إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، وكذلك تساهم في حدة وتنامي هذه الظاهرة، ومنه فالرقمنة والتوقيع الإلكتروني يعتبران آلية للحد من مظاهر الفساد، لكونهم يكرسان الشفافية والنزاهة.

الهوامش:

- 1 الطائي حمزة حسن، "الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2015، الصفحة 15.
- 2 شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"، <https://jlaw.journals.ekb.eg/> تم الإطلاع عليه بتاريخ 28 يونيو 2023 على الساعة 19:15.
- 3 صبحي سلام، الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2015، الصفحة 11.



- 4 خديجة معطي الله، المعالجة القضائية لجرائم الفساد المالي، الطبعة الأولى، مكتبة السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2021، الصفحة 3.
- 5 محمد فتحي محمد أبو العينين، مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الحادي والعشرون، 2022، الصفحة 939.
- 6 سكران فوزية، "التدابير القانونية والإدارية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري -دراسة حالة مصر-"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، الصفحة 164.
- 7 هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان . الأردن، 2011، الصفحة 61 و62.
- 8 زياد حافظ وآخرون، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان، أبريل 2009، الصفحة 95.
- 9 محمود حسن الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان . الأردن، 2010، الصفحة 213.
- 10 سورة البقرة، الآية 30.
- 11 سورة الإنسان، الآية 3.
- 12 إسرائ علاء الدين انوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد (دراسة حالة العراق)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، سنة 2010، الصفحة 369.
- 13 هاشم الشمري، إيثار الفيلي، الفساد الإداري والمالي أثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى، سنة 2011، الصفحة 17 و18.
- 14 حيدر علي عبد الله الجشعمي، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، الطبعة الأولى، سنة 2014، الصفحة 19.
- 15 القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 11.
- 16 القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 14.
- 17 القرآن الكريم، سورة الروم الآية 41.
- 18 القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 56.
- 19 قاموس أكسفورد الإنجليزي، الذي نشرته مطبعة جامعة أكسفورد، وهو قاموس شامل اللغة الإنجليزية، تم نشر مجلدان كاملان مطبوعان من قاموس أكسفورد الإنجليزي تحت اسمه الحالي، في عام 1982 و 1989.
- 20 عدنان محمد الضمور، الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، عمان، دار وتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2014، الصفحة 17.
- 21 أحمد أجعون، محمد براو، بوجمعة بوعزاوي، المختار اعمرة، محمد بولغالغ، حكاما التدبير العمومي، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 21، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2020، الصفحة 22.
- 22 ليلي علي أحمد الشهري، الفساد مكافحته، والوقاية منه (رؤية شرعية)، المجلد الثامن من العدد الثالث والثلاثين لجمعية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، بدون سنة، الصفحة 285.
- 23 أحمد أجعون، محمد براو، بوجمعة بوعزاوي، المختار اعمرة، محمد بولغالغ، حكاما التدبير العمومي، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 21، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2020، الصفحة 23.
- 24 هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، سنة 2011، الصفحة 61 و62.
- 25 وهبة مصطفى الزحيلي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الجزء الأول، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، الصفحة 1.



- 26 كوتر بوعسرية، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الفساد من أجل سياسة جنائية ناجعة لتطويق مرتكبي جرائم الفساد، مجلة القضاء المدني، دار الآفاق المغربية - الدار البيضاء، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2021، الصفحة 67.
- 27 محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2010، الصفحة 215.
- 28 محمود حسين الوادي، مرجع سابق، 216.
- 29 خطاطة لأسباب الفساد الإداري والمالي، تركيب شخصي.
- 30 محمود الشويات، الحاكمة والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2015، الصفحة 505.
- 31 أحمد أجمعون، محمد براو، بوجمة بوعزاوي، المختار اعمر، محمد بولغالغ، مرجع سابق، الصفحة 23.
- 32 حياة عمراوي، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09 العدد 09 السنة 2022، الصفحة 57.
- 33 أحمد أجمعون، محمد براو، بوجمة بوعزاوي، المختار اعمر، محمد بولغالغ، مرجع سابق، الصفحة 24.
- 34 أحمد جعون، محمد براو، بوجمة بوعزاوي، المختار اعمر، محمد بولغالغ، المرجع نفسه، نفس الصفحة 24.
- 35 عادل بن أحمد الشلفان، الفساد الإداري في المؤسسات العامة - المشكلة والحل -، المجلد 25، العددان الأول والثاني، يناير و يوليو 2003، كلية التجارة، جامعة الزقازيق (مصر)، الصفحة 335.
- 36 قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي المفهوم، الأسباب، الآثار، وسائل محاربة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 6 العدد 18 كانون الثاني 2014، الصفحة 7.
- 37 Instance nationale de la probité de la prévention et de la lutte contre la corruption ; La transformation digitale pilier fondamental pour la prévention et la lutte contre la corruption ; 2020 ; Page 50.